أمن العالم العربي:
لا ينفصل عن أمن دول غرب آسيا

د. خلدون حسن النقيب

لقد اعتدنا في المشرق العربي التفكير بأن أمن المنطقة شأن تختص به، وبأن نجاحه متصل بالتحالفات التي يمكن ان تعقد بين دول المشرق وبعض من دول الخليج، بمعزل عن المعادلات الاقليمية الاوسع التي تشمل غرب آسيا كلها، وبعض من دول الشمال الافريقي. وذلك تظهر بين الفينة والاخرى محاور استراتيجية مثل محور مصر الوفدية - المملكة العربية السعودية - سوريا الجمهورية، التي شغلت حيزاً سياسياً واسعاً [redacted] قبيل الحرب العالمية الثانية.

أما المحور الاساسي الذي بقي فاعلاً منذ منتصف الخمسينات حتى الثورة الاسلامية في ايران في سنة 1979 فهو محور حلف بغداد، وتتابعت بعد ذلك المحاور غير الفاعلة والتي سرعان ما اضمحلت او اختفت.

رابعاً: وهذا يقودنا الى الاعتقاد الرابع الخاطئ الذي تبنى عليه السياسة الخارجية للمحور الجديد الفاعل الان في المنطقة، والمكون من مصر الساداتية (في زمن حسني مبارك) والمملكة العربية السعودية (ومجلس التعاون الخليجي)، والاردن الهاشمية. وهذا الاعتقاد الخاطئ ينبع خطأه من الترويج للخطر الشيعي القادم من ايران. وأزعم ان هذا الخطر فيه كثير من المبالغة، ولا يستند الى تقدير موضوعي. فقد جاء حلف بغداد لحصار العرب وحصرهم في منطقة المشرق العربي وعزلهم عن امتدادهم الاستراتيجي في غرب آسيا. وقد خرقت مصر الناصرية هذا الحصار، واضعفه انقلاب تموز/ يوليو 1958 في العراق.

ولكن الاختراق الرئيسي الذي قضى على فاعليته نهائياً هي الثورة الاسلامية في ايران. وتعلمون ان الحلف كان مكونا من باكستان (تحت حكم العسكر) وايران الشاه

(والتي كانت مستعمرة غربية) وتركيا (تحت حكم العسكر)، بالاضافة
الى العراق، والاردن، ودول الخليج (وجميعها تحت الاحتلال البريطاني
والهيمنة الامريكية). فقد كان المفترض ان تستغل هذا
الاختراق الايراني لكسر الحصار الاستراتيجي على المنطقة، وخاصة
وان تركيا تحكم لاول مرة حكماً مدنياً متوازناً بالرغم من كون
تركيا دول اطلسية. فبدلاً من وضع حصار معاكس على ايران
كان المطلوب مساعدة ايران في التغلب على مصاعب الحصار
الغربي المفروض عليها، انه لامر طبيعي ان تكون لايران مصالح خاصة بها،
ولكن كان بامكاننا ان نتجاوب مع رغبة ايران في تبني القضايا
العربية، دون خوف من ان تحول ايران دول المشرق الى المذهب
الشيعي، طالما ان هناك مصلحة مشتركة في مقاومة
الهيمنة الغربية. ان الهدف الاساسي للسياسة الغربية
في الوقت الحاضر هو تحييد ايران، وسياسات المحور المصري -
السعودي - الاردني، يساعد - خلافاً لمصالحنا الاستراتيجية،
مع الاسف، يساعد كثيراً في تحقيق هذا الهدف.

خامساً : اما الاعتقاد الخامس والذي لايقل فداحة في خطاءه الاعتقاد بان المعادلات الاقليمية القائمة الان لا تتغير في غير صالح الدول العربية . وهكذا فقد اصبحنا متفرجين غير فاعلين على الجهود العربية لتحييد ايران . ولم تقابل الدول العربية الجهود التركية للخروج بمعادلة اقليمية جديدة في حدود ما تسمح به عضويتها في حلف الاطلسي والالتزام بان اسرائيل . كما ان باكستان قد خرجت فعليا عن المعادلة الاقليمية والتوازنات الاستراتيجية في المنطقة . والشئ نفسه ينطبق على افغانستان ، دون ان يكون للدول العربية دور فاعل في المعادلة الاقليمية . بل على العكس ، تركنا دول حلف الاطلسي تتخبط في هذين البلدين . ولم تشترط الدول العربية والاسلامية على الغرب تقديم حلول سياسية لانهاء الصراع في تلك المنطقة ، ليس بحكم كون هذين البلدين اسلاميان ، وانما بحكم تاثر مصالح الدول العربية بما يجري فيهما ،

ويحاول الغرب الان ترميم الطوق المفروض على الدول العربية في غرب آسيا باستدراج الهند [illegible] لتلعب الدور الذي كانت تلعبه باكستان. فنشاهد [illegible] محاولات التقارب الامريكية والاسرائيلية ، وصفقات الاسلحة والاستثمارات المباشرة ، ولكن الهند ما زالت تتبع سياسات متوازنة حتى الان . ولكن اذا ما نجح الغرب في تحييد دور ايران ، وربما اسقاط الثورة الاسلامية والمجيء بالاصلاحيين (من المؤسسة الدينية ومن خارجها) فاننا سنشهد حصاراً جديداً ، او ربما محوراً جديداً يشارك فيه هذه المرة العراق المحتل ، وبخاصة شيعة وكرد العراق كحلفاء استراتيجيين للولايات المتحدة .

ليس حصاراً جديداً فقط بل اعادة لرسم جغرافية المنطقة حسب [illegible]

اهواء الساسة الغربيين ، نتكلم عن تقسيم وتوزيع وتشتيت هذا الكلام ،

[illegible]

[illegible]

سادساً: هناك قناعة راسخة لدى الاوليجاركي العربية بان بإمكانها اللحاق بالغرب اذا اتبعت اساليبه؛ ولذلك فهي تطالب بالخصخصة الراديكالية (بيع القطاع العام بالجملة لها)، وتنادي بان تتحول الدول العربية الثرية الى مراكز مالية، وبان تفتح اسواقها للاستثمارات الغربية المباشرة. وقد اثبتت تجارب عدة في جنوب شرق آسيا وفي امريكا الجنوبية، وفي غرب اوروبا نفسها، خطل هذا الرأي. إذ لابد من سياسات حمائية اقليمية وطنية لحمايات الاقتصادات المحلية من تقلبات الاسواق العالمية ومن المضاربات غير المسئولة والجشعة. وما السياسات الغربية في التضييق على الاستيراد من دول العالم الثالث الا مثال واحد على هذه السياسات.

وحسب إفادة باتينا واسينر (في International Herald Tribution، 1/7/2009)، فإن سيارة

فك الارتباط مع الغرب ، وفي ظل العولمة (Decoupling)
هي سياسة حكيمة ، ونجحت بعض الدول الاسيوية
والامريكية الجنوبية في إعادة الاعتبار لها عندما طرحت
بقوة في السبعينات من القرن الماضي. والدليل على ذلك
إن اقتصادات منطقة اليورو والولايات المتحدة سوف
ينخفض نموها بنسبة 4.5 و 3 % على التوالي ،
بينما يزداد نمو كل من الصين والهند نسبة 7.2 , 5.1 % ،
علماً بأن ديون الشركات الاسيوية اقل كثيراً من مثيلاتها
الاوربية والامريكية .

ان سياسات فك الارتباط تكون اكثر
فاعلية لو انها ، في حالة دول غرب آسيا ، قد وضعت
على اساس اقليمي . ولذلك فالمطلوب هو تهيئة الظروف
السياسية لتعاون اقليمي يعتمد على فكرة فك الارتباط
بدلاً الالتحاق بالسياسات الغربية ، والايمان بقوة

الدولار ، وفتح الابواب اما الاستثمارات المباشرة
المحفوفة بالمخاطر .